

اضواء على موقف وزارة على ماهر

من الحرب العالمية الثانية

د دراسة وثائقية ، (*)

للدكتور عبد الحالق محمد لاشين

في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ فاجأ محمد محمود - رئيس الوزارة المصرية - زملاءه أعضاء الوزارة وقيادات حزب الأحرار الدستوريين ونواب الأمة بتقديم استقالة وزارته طبقاً لرغبة الملك^(١) . إذ يبدو أن الأخير رأى أن يدعم مركزه بإسناد الوزارة إلى على ماهر ساعده الايمن ، لأنه وجد فيه « خير » من يتولى هذا المنصب في « هذا الغارف الدقيق من حياة الأمة » ، نظراً لما كان يمر به العالم من « دور خطير »^(٢) .

ويستوقف النظر في أمر هذه الوزارة الجديدة أن على ماهر لم يكن حريصاً على أن يشرك معه فيها حزب الأحرار الدستوريين ، ذلك الحزب

* تقتضى الأمانة أن أسدى الشكر خالصاً للأستاذ حسن يوسف ، المشرف على مركز تاريخ مصر المعاصر ، التابع لمؤسسة الأهرام ، لتفضله بإطلاعى على الوثائق البريطانية الخاصة بهذا البحث ، والاذن لي بنشر هذا البحث الذى كذبت قد عاونت المركز المذكور في إعدادم .

الذى كان قد بنى خطته على أساس التعاون مع الوزارة الجديدة والاشترك فيها^(٢). غير أن على ماهر خيب أمل الحزب وقادته عندما لجأ خلال مباحثات تشكيل وزارته إلى إحراج الحزب ووضعه في مركز لا يسمح له بالاشتراك فيها^(٣). ففي ١٨ أغسطس ١٩٣٩ صدر قرار تشكيل الوزارة من بين قيادات الهيئة السعدية وبعض المستقلين من أنصار على ماهر والقصر متجاهلا الأغلبية البرلمانية التي كان يتمتع بها حزب الأحرار الدستوريين في مجلس النواب ، وهي تلك الأغلبية التي كان الحزب قد حصل عليها في انتخابات إبريل ١٩٣٨^(٤). وربما يفسر ذلك التجاهل أن التشكيل الوزاري الجديد استحدث منصبين وزاريين للشئون البرلمانية للمرة الأولى في تاريخ مصر تولاهما سياسيان بارزان هما محمد على علوبة وإبراهيم عبد الهادي^(٥) ، ليستطيعا بما لهما من خبرة ونفوذ سياسى أن يتعاملوا مع مجلس النواب والشيوخ في مثل هذه الظروف الدولية الحرجة .

ولم يكد يمضى أسبوع واحد على تشكيل الوزارة حتى بعث مستر بيتان - الوزير المفوض في السفارة البريطانية في القاهرة والقائم بعمل السفير - نظراً لتغيب مايلز لامبسون - بمذكرة إلى على ماهر بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٣٩ يطلب إليه فيها أن تمنح الحكومة البريطانية دمارسة حقها في تعزيز القوات البريطانية المتمركزة في مصر ، وأن تضع الحكومة المصرية تحت تصرف حكومة بريطانيا د جميع التسهيلات والمساعدات المنصوص عليها في المادة السابعة من معاهدة التحالف^(٦) ، كما تطلب إليها اتخاذ جميع الأعمال التحضيرية الإدارية اللازمة لضمان إعلان حالة الطوارئ في أقصر وقت ممكن متى دعت الضرورة إلى ذلك^(٧) . وما بلغت للخطر أن القائم بالأعمال البريطاني استند في مذكرته إلى د أن حالة دولية مفاجئة بخشى خطرهما قد وقعت ، ، وهي العبارة التي أثارت اعتراضات بعض أعضاء البرلمان المصرى عند مناقشة معاهدة التحالف والصداقة التي وقعت بين مصر

وبريطانيا في أغسطس ١٩٣٦^(٩) . على أن الحالة الدولية المفاجئة التي بشير
إليها القائم بالأعمال البريطاني هي تهديد ألمانيا بغزو بولندا ، وتصميم كل
من إنجلترا وفرنسا على الدفاع عن سلامة بولندا في حالة تعرضها لأي
غزو ألماني^(١٠) .

وفي أول سبتمبر ١٩٣٩ استقبل الملك فاروق سير ماياز لامبسون -
السفير البريطاني في القاهرة - وأعرب له عن د كامل استعداداته للتعاون ،
مع الحكومة البريطانية . وناقشا معاً موقف إيطاليا في حالة وقوع الحرب .
وأبدى الملك للسفير عدم ارتياحه لسياسة إنجلترا الخاصة بأن تنقل إيطاليا
بعيدة أطول فترة ممكنة ، لأنه كان يرى أن الحكومة البريطانية ستعمل
على أن تشرك إيطاليا في الحرب قريباً ،^(١١) . وينبغي أن نلاحظ أن هذه
المقابلة وما دار خلالها من نقاش قد حدث في نفس اليوم الذي أعلنت فيه
ألمانيا الحرب على بولندا ، وقبل أن تعلن إنجلترا حالة الحرب ضد ألمانيا .

وفي نفس اليوم - أول سبتمبر - بادر على ماهر بإعلان الأحكام
العرفية في مصر وتم تعيينه حاكماً عسكرياً . وقام باتخاذ كافة الإجراءات
التي نصت عليها المعاهدة للرقابة العامة على البريد والمراسلات السلكية
واللاسلكية ، وأعلنت حالة الطوارئ وأنشئت مصلحة رقابة النشر ،
وكانت رقابة مفتركة مثلت فيها كل من مصر وإنجلترا ، كما فرضت مجموعة
من القيود الحربية والاقتصادية ، وقسمت البلاد إلى أربع مناطق عسكرية ،
ووضعت موانئها ومطاراتها تحت تصرف إنجلترا . كما تم قطع علاقات مصر
الدبلوماسية مع ألمانيا في الثالث من سبتمبر ، وتم لإلقاء القبض على الرعايا
الألمان ووضع ممتلكاتهم تحت الحراسة ، وأصدرت الحكومة المصرية
تصريحاً نص على ضرورة تفتيش السفن في بور سعيد والسويس وإغلاق
قناة السويس في وجه السفن المعادية ، ولم يلبث أن أصبح المرور فيها قاصراً
على سفن الحلفاء الحربية^(١٢) .

وبالرغم من كل تلك الإجراءات التي اتخذتها وزارة على ما هو حتى من قبل أن تعلن انجلترا ذاتها قيام حالة الحرب ضد ألمانيا ؛ وبالرغم من المعارضة التي أثارها الأحزاب المصرية فيما بعد وخاصة حزب الوفد (١٣) ضد هذه الإجراءات ، فإن السفير البريطاني اعترض على موقف مجلس الوزراء المصري وطالب بضرورة إعلان حالة الحرب على ألمانيا . غير أن هلي ماهر تذرع بوجود معارضة في مجلس الوزراء ، ضد إعلان حالة الحرب . وقد وصف السفير البريطاني الموقف داخل مجلس الوزراء المصري بأنه يعتبر د أول أزمة من نوعها في تاريخ مصر المستقلة ، (١٤) .

وقد بحث وزير الخارجية البريطانية في الثامن من سبتمبر ١٩٣٩ بتأييده التام لموقف سفيره في القاهرة ومطالبه من حكومة هلي ماهر بحبذا ضرورة قيام مصر بإعلان حالة الحرب ضد ألمانيا متعللا بأن مصر سوف تكسب اقتصادياً من إعلانها لحالة الحرب ، كما أنها د سيكون لها الحق في توقيع معاهدة الصلح على أساس المساواة مع الدول الأخرى ، (١٥) .

وقد ظل السفير البريطاني في القاهرة يمارس ضغطه بقوة كي يرغم هلي ماهر - رئيس الوزارة - على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ، على الرغم من أن بريطانيا ذاتها قد تأخرت في إعلان الحرب حتى الثالث من سبتمبر وبعد انقضاء يومين على غزو ألمانيا لبولندا . وقد جاء ذلك مجرد إعلان لحالة الحرب معها لحسب ، وشاركتها فرنسا نفس الموقف (١٦) . واقد كان من الممكن اعتبار الاجراءات والترتيبات التي اتخذتها الوزارة المصرية كافية للغاية ، فقد قوبلت بموجة من الهجوم والاستياء من جانب بعض قطاعات الرأي العام المصري على اعتبار أن مصر لم تكن قد أعلنت قيام حالة الحرب ، كما أن الحكومة الانجليزية ذاتها لم تكن قد أعلنت - مثلما فعلت مصر - الأحكام العرفية . بل اكتفى برلمانها وحكومتها بوضع القشربعات الكفيلة بحماية الدولة في حالة الحرب دون تقييد الحرية الصحافة

اللهم إلا في أضيق الحدود التي تقتضيها ضرورات الحرب (١٧) . ولكل هذه الاعتبارات وغيرها تريت وزارة على ماهر فلم تعلن حالة الحرب مع ألمانيا ، حيث أن المخاوف كانت تساور البعض وتصددهم عن الاندفاع في هذا التيار ، فقد كانوا يرون أن ألمانيا لا تقهر ، وأن تنفيذ مصر للمعاهدة باعلان الحرب ، أمر خطير النتائج ، خاصة إذا ما اشتركت إيطاليا في الحرب إلى جانب ألمانيا (١٨) . لكل ذلك أخذت وزارة على ماهر تغير المبدأ كل والتعديلات كسبياً للوقت من ناحية ، ومسايرة للرأى العام المصرى من ناحية أخرى . على الرغم من أن السفير البريطانى قد لوح خلال حديثه مع على ماهر بأن مصر بموقفها هذا قد فاتها كثير من المجد ، إذ فشلت في قيادة العالم للعربى وخذلت العراق وزعمت ثقة الحكومة البريطانية فيها (١٩) . وذلك تلويح له مفزاه نظراً لما لإعلان مصر حالة الحرب من أثر معنوى كبير في البلدان العربية وبلدان الشرق الأوسط .

وأمام الضغط المستمر من جانب السفير البريطانى وابق مجلس الوزراء المصرى بالإجماع في اجتماعه المنعقد بالاسكندرية مساء ٨ سبتمبر ١٩٣٩ على إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ، وإن كان قد خلق موافقته هذه على أن يبعث السفير بخطاب إلى رئيس الوزراء المصرى مؤداه أن إعلان الأحكام العرفية في مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا لم تكن كافية لمواجهة التدابير اللازمة للمحافظة على أمن البلاد وسلامة القوات البريطانية ، وأن المطلوب الآن هو إعلان قيام حالة الحرب ، كما تم لإبلاغ السفير البريطانى ببعض المسائل التي تشغل بال الوزراء المصريين ، ومنها حماية السفن المصرية في الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وعودة المصريين الموجودين بالخارج وضرورة اتخاذ بريطانيا الاجراءات اللازمة لضمان أمنها وسلامتها . وقد بعث السفير البريطانى إلى وزير خارجيته يطلب الترخيص له بتقديم الخطاب اللازم لرئيس الوزراء المصرى ، ويحيط الخارجية البريطانية علماً بكل تلك المسائل (٢٠) .

وقبل أن يتلقى السفير رد حكومته ، سلم إليه على ماهر - خلال اجتماعهما في ٨ سبتمبر - صورة برقية كان قد تسلمها لتوه من حسن نشأت سفير مصر في لندن مؤرخة في ٧ سبتمبر تتعلق بمقابلة الأخير مع مستر بتلر وكيل وزارة الخارجية البريطانية ، فهم منها نشأت أن بتلر يحذو وقوف مصر على الحياد ، لما في ذلك من تسهيل ورود أسلحة أمريكية للحلفاء . وهو ذلك الأمر الذي يعد تغييرا كبيرا في خطة مصر وسياستها من إعلان الحرب . وربما أن رئيس الوزراء المصري قدم صورة تلك البرقية رغبة منه في التراجع عن القرار الذي سبق أن اتخذته مجالس الوزراء من قبل والذي عده السفير البريطاني د فشل في الوفاء بما عاهده عليه كتابة وشفها . وقد عز ذلك إلى دخول القوات الألمانية وارسو عاصمة بولندا ، وطلب من حكومته د إيضاحات تبديد سوء الفهم الذي وقع فيه سفير مصر ، (٢١) .

وقد استمرت وزارة على ماهر من جانبها في اتباع سياسة التسوية والمماطلة مستغلة عدم وصول الرد على ما طلبه السفير من حكومته . وأخذت تثير عدة مسائل دستورية تتعلق بقانونية إعلان حالة الحرب والاجراءات اللازمة لذلك . غير أن السفير الذي كان قد نفذ صبره طلب من رئيس الوزراء في وضوح د هل الحكومة المصرية على استعداد لإعلان الحرب ؟ ، وإذا كانت على استعداد فهل يجب دعوة البرلمان للاجتماع ؟ وذهب في قوله إلى حد أنه د ينبغي أن تقوم الحكومة بما هو واضح وواجب عليها القيام به بموافقة البرلمان أو بغير موافقة ، وقد اتخذ من وضع السودان وسيلة للضغط على رئيس الوزراء حيث صرح له د ماذا يكون عليه موقف السودان الشاذ : فهو محارب مع أحد الشريكين ومحاييد مع الشريك الآخر ، وقد استرعى ذلك الحديث انتباه على ماهر وطلب منه إيماله حتى المساء ليبلغه بما ينتهي إليه الموقف في اجتماع الوزراء مساء ٩ سبتمبر ١٩٣٩ (٢٢) .

وقد قام رئيس لجنة قضايا الحكومة - عبد الحميد بدوى - بإعداد مذكرة

حول شرعية إعلان الحرب على ألمانيا من الناحية الدستورية صيغت ولا شك براءة فائقة ، كما استندت على أسس قوية وأشارت على الحكومة المصرية بعدم إعلان حالة الحرب إلا بموافقة البرلمان بالإجماع على اعتبار أن مصر ستخوض حرباً هجومية وليست دفاعية . ومما يسترعى الانتباه أن على ماهر أقحم الملك فاروق في موضوع إعلان حالة الحرب من عدمه ونسب إليه أنه قد حضر تحرير مذكرة عبد الحيد بدوى (٢٣) .

وفي رسالته إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٢ سبتمبر بعث السفير البريطاني بملاحظاته على ماورد بالمذكرة المصرية من حجج وأسانيد محاولاً تنفيذها والرد عليها ، وقد خلاص فيها إلى أن الحكومة البريطانية ينبغي أن توطن نفسها على أن الحكومة المصرية غير مستعدة لإعلان حالة الحرب في الوقت الحاضر ، ولكنه طلب ضرورة أن تسجل حكومته في ردها على المذكرة المصرية خيبة أملها ودهشتها لفشل رئيس الوزراء في أن يفي بما وعد به مراراً وبصفة رسمية ، وأن ما أظهره من المراوغة كان له أثر مدمر ولم يقع من حكومة جلالة الملك موقع الرضا (٢٤) . وقد ضاق السفير البريطاني ذرعاً بهذه المذكرة التي أعدها بدوى وذهب في التهجم عليها إلى حد القول بأنها « ليست قرآناً منزلاً ، وأن الخبراء الدستوريين لا يأخذوا بهم باعتبارهم مراجع قانونية نجس » وأن الذين لهم القول الفصل في ذلك إنما هم « أهل المستويات » في مصر (٢٥) .

وفي نفس اليوم - ١٢ سبتمبر - بعث وزير الخارجية البريطانية - فيسكونت هاليفاكس - ببرقية إلى السفير البريطاني في القاهرة يبلغه بأن حسن نشأت سفير مصر في لندن قد سلمه رسالة من على ماهر تفيد بأن الحكومة المصرية مستعدة لتنفيذ كل واجباتها والتزاماتها التي تنفق ونصوص المعاهدة . كما أنه قد قامت عدة صعوبات في سبيل إعلان مصر لحالة الحرب وهي نفس الصعوبات التي قامت في العراق الأمر الذي دفع الحكومة

المصرية إلى الاتصال بالحكومة العراقية لإقناعها بضرورة أن تحذو العراق حذو مصر . كما نقل إليه الحديث الذي دار بينه وبين سفير مصر في لندن عند اجتماعه به في ١٢ سبتمبر ؛ ذلك الحديث الذي تضمن التطورات التي مر خلالها موضوع إعلان مصر لحالة الحرب ضد ألمانيا والمصاعب التي واجهت ذلك (٢٦) .

وفي ١٣ سبتمبر أبرق هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية إلى سفيره في القاهرة يبلغه بأن فرصة مصر في إعلان حالة الحرب قد ضاعت بعد القرار الذي اتخذته مجلس وزراء مصر في ٨ سبتمبر وكان يقضى بعدم إمكانية صدور مثل هذا الإعلان إلا بعد عرضه على الألمان ، لأن ذلك قد يجر إلى متاعب وقد ينتهي إلى الرفض ، كما عبر عن ذلك هاليفاكس ، كما أشار إلى السفير بأنه يرى ، أن معاودة الضغط على الحكومة المصرية في هذا الصدد لا جدوى منه ، (٢٧) .

وقد عاد وزير الخارجية البريطانية فطلب من سفيره في ١٥ سبتمبر تجاهل المذكرة المصرية التي أعدها عبد الحميد بدوي حول دستورية إعلان حالة الحرب على ألمانيا ، ذلك لأن الخارجية البريطانية كانت قد بنت خطتها على أساس أنها سوف ، تلجأ إلى الصمت المطبق ، لتدع على ماهر ، يتكهن بمدى تبرئنا ، وما عسى أن يكون عليه موقفنا في المستقبل ، . كما أوضح له كيف انتهت مشكلة الرعايا المصريين في ألمانيا سواء كانوا دبلوماسيين أو غير دبلوماسيين (٢٨) .

وقبل أن ينصرم شهر سبتمبر ويمر شهر واحد على إجتياح ألمانيا لأراضي بولندا ، ونظراً لموقف وزارة على ماهر من قضية إعلان مصر لحالة الحرب على ألمانيا وما اتسم به هذا الموقف من مراوغة واكتساب للوقت وانتحال لشتى المعاذير ، فقد ضاقت الحكومة البريطانية بوزارة على ماهر

وأخذت تفكر في تغييرها واستبدالها بوزارة جديدة . وذلك لأنها قد أخذت عليه عدة أمور كانت تكفي واحدة منها فقط لإسقاط وزارة مصرية في الظروف العادية (٢٩) غير أن أوضاع الحرب وما نجم عنها من حساسية شديدة لوضع إنجلترا في مصر وموقف الرأي العام المصري إزاء الحرب برمتها قد جعل الخارجية البريطانية وممثلهما في مصر يترئسان كثيراً قبل اتخاذ أى خطوة عنيفة ربما يكون من شأنها أن تضاعف من دلالة معارضة شديدة ضد تدخل إنجلترا ، في شئون مصر الداخلية . كما أن عدم وجود سياسى مصرى يستطيع — من وجهة النظر البريطانية — أن يخلف على ماهر في الحكم دفع السفير البريطانى في القاهرة إلى أن يشير على حكومته في لندن أن تكف أيديها في الوقت الحاضر ولا تتدخل في الأمر إلى أن تحين الفرصة المواتية إما بأن تدعم الشكوى ، أو أن ديعبث [على ماهر] بأحكام الدستور ، فعندئذ تجد إنجلترا مبرراً لتدخلها بحجة إنقاذ موقف د ظاهر الخطورة في زمن الحرب ، (٣٠) .

وكان من الواضح أن من بين العوامل التى دفعت إنجلترا إلى التريث قليلاً قيام على ماهر برئاسة كل من الوزارة والديوان الملكى معاً . الأمر الذى كان يعنى أن اصطدام إنجلترا بعلى ماهر سوف يؤدى حتماً إلى صدامها بالملك في نفس الوقت والذهاب إلى حد استخدام القوة والتلويح بهزله ، وهو ما لم تكن لإنجلترا رغبة فيه في تلك الظروف على الأقل خوفاً من موقف الرأي العام ثم من موقف الجيش المصرى . يضاف إلى ذلك أن لإنجلترا — بالرغم من كل ذلك — قد امتدحت لعلى ماهر كل مواقفه وجهوده في تنفيذ كافة ما طلب منه فيما عدا مسألتين فقط هما : إعلان حالة الحرب ، واعتقال بعض الموظفين الألمان . وفي هذا الصدد يذكر السفير البريطانى د أنه قد استجاب لمطالبنا بكل همّة ، وأصدر تشريعات الطوارئ بسرعة لم يكن في مقدور حكومة أخرى أن تقوم بها ، ويضيف د وقد

يكون له بعض العذر عن المسألتين المشار إليهما بسبب خشيته مما قد تسفر عنه الحرب ، ومن الجائز أن يعدل موقفه مع بواذر انتصارات الحلفاء ، (٣١).

على أية حال ، فقد تجدد الموقف مؤقتاً ، وقبلت بريطانيا من مصر موقفها على مضض ، وراحت ترقب تصرفات حكومتها بحذر وقلق شديدين طوال الأشهر المتبقية من عام ١٩٣٩ وأوائل عام ١٩٤٠ وإن ظلت ترى أن وزارة على ما هو تقوم بتنفيذ بنود معاهدة التحالف والصداقة بسخاء إلا أنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط ، وليس الصديق الحريص على معاونة صديقه وإنجاده . وهكذا كانت الحالة النفسية القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية في مصر مشوبة بفتور كبير وعدم الثقة والاطمئنان إلى المستقبل (٣٢). وظل وضع مصر الدولي شاذاً وفريداً ، فهي طبقاً للنصوص المعاهدة كانت في حلف مع إنجلترا ، وبالتالي وضعت مواردها تحت تصرف إنجلترا دون أن تكون رسمياً في حالة حرب مع ألمانيا . ولهذا لم يكن باستطاعتها أن تأخذ بموقف الحياد . إذ أن الفارق العمل الوحيد بين وضع مصر هذا وحالة الحـرب هو أن القوات المسلحة المصرية لم تكن ملزمة بالاشتراك في الحرب اشتراكاً فعلياً ضد الألمان (٣٣).

غير أن تطوراً كبيراً طرأ على الموقف العسكري في أوروبا نتيجة لإجتياح الجيوش الألمانية أراضي كل من بولندا والنرويج وبلجيكا وهولندا والدانمرك وتوغلها في الأراضي الفرنسية حيث لم تستطع القوات البريطانية والفرنسية الصمود أمامها ، الأمر الذي أدى إلى سقوط وزارة نيفل شمبرلين في إنجلترا باعتبارها وزارة غير قادرة على تحمل أعباء الحرب وإدارة دفتها وتشكيل وزارة قومية بريطانية برئاسة ونستون تشرشل في العاشر من مايو ١٩٤٠ (٣٤) ومن ناحية أخرى فإن موسوليني - عاهل إيطاليا - رأى مع التفوق العسكري الألماني أن الفرصة باتت سانحة أمام إيطاليا لاشتراكها في الحرب إلى جانب حليفها ألمانيا علماً بتظفر بنصيب من مغانمها عند

عقد الصالح . حقيقة أنه قد التزم موقف الحياد طوال الفترة الماضية فأناح لبلاده أن تجنى الكثير من الفوائد الاقتصادية والتجارية ، غير أنه بدأ مع التطورات العسكرية الجديدة يفكر جديداً في دخول إيطاليا الحرب (٣٥) . ولهذا كان يهم بريطانيا بالدرجة الأولى أن تستطلع رأى الحكومة المصرية وموقفها فيما إذا دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا لأن ذلك سوف يشكل تطوراً جوهرياً في موقف كل من مصر وبريطانيا . ومن ناحية أخرى فقد كان يهم إيطاليا أن تتعرف على موقف مصر في حالة دخول إيطاليا الحرب مع ألمانيا .

ولهذا فقد سأل وزير إيطاليا المفوض في القاهرة على ماهر في ٢٥ مايو ١٩٤٠ عما إذا كان في نية مصر مهاجمة إيطاليا ، فرد عليه رئيس الوزارة المصرية بأن مصر ليس لديها هذه النية وأنها ستقبل كل جهدها لتجنب الحرب ضد إيطاليا ، ولكنها ستقاوم أى هجوم يشن عليها من جانب إيطاليا . وفي نفس اليوم فإن السفير البريطاني رأى - هو الآخر - ضرورة إبلاغ رئيس الوزراء المصرى بأن بريطانيا - إذا ما وجدت نفسها في حالة حرب ضد إيطاليا - فإن مصر بطبيعة الحال ينبغي أن تقف إلى جانبها دكحليف محارب ، . إلا أن رئيس الوزراء المصرى عاد فكرر له ما سبق أن ارتأته حكومة مصر حول ضرورة عرض الموضوع على البرلمان والحصول على موافقته في حالة ما إذا كانت الحرب بعيدة عن مصر ؛ لأنها ستكون في هذه الحالة حرباً هجومية . أما إذا ما وقع أى هجوم على أرض مصرية فإن الأمر يكون واضحاً تماماً بأنها ستكون حرباً دفاعية فلا داعى لدعوة البرلمان . وطلب من السفير عدم إثارة هذه المسألة في الوقت الراهن إنتظاراً لتطورات الموقف فقد لا تثار المسألة أبداً ، كل ذلك على الرغم من إلحاح السفير وتذره بأن الهجوم يكون في بعض الحالات د خير وسيلة للدفاع ، . وقد اكتفى السفير بأن حذره من الدعاية الإيطالية التي تروج للنظرية القائلة بأن مصر يمكنها أن تظل بعيدة عن الحرب وهي آمنة إذا ما دخلت إنجلترا في حرب ضد إيطاليا (٣٦) .

ولم يكنف السفير البريطاني بذلك بل لأنه إنتهز فرصة مقابلته الملك فاروق في أول يونية، ١٩٤٠ ولقت نظره إلى الدعاية الإيطالية المتزايدة حول حياد مصر . فوعده الملك د بأنه سيتمهد المسألة ، وأن كان لا يملك أن يصدر في هذا الشأن د أمراً عالياً ، كما أوضح للسفير بأنه قام بوضع أحد أعمام المملكة فريدة تحت الحراسة نظراً لتشجيعه للإيطاليين ولميوله الهوربية . بل ذهب الملك إلى حد القول بأنه مستعد لاتخاذ إجراءات مماثلة عند الضرورة وقد أبلغ السفير الملك بأنه فاتح على ماهر بلباقة د في شأن تعزيز حكومته بضم عناصر أخرى إليها لتصبح في وضع أقوى إذا ما عرضت مسألة (الحرب الهجومية) على البرلمان ، . وكان السفير يقصد ضم عناصر وفدية إلى الوزارة ، ومع أن الملك أبدى موافقته على ذلك إلا أنه دراح بررد المطاعن ضد الوفد ، على حد قول السفير ، الذي اقترح على الملك أيضا ضرورة تسوية الخلاف القائم بين الوفد ورئيسه مصطفى النحاس من جهة ، والهيئة السعدية ورئيسها أحمد ماهر الذي يترأس مجلس النواب من جهة أخرى ، لأن ذلك قد يساعد على تدهيم الوزارة بتوسيع القاعدة ، فوافقه الملك على ذلك وإن أبدى امتناعه عن القيام بدور الوساطة بينهما لأنه قد يزيد د الأمور سوءا بدلا من تحسينها ، نظرا لأن المسألة د في غاية الدقة ، . كما ناقش السفير مع الملك كذلك حجة على ماهر الخاصة بموقف البرلمان من الحرب الهجومية ، فجاءه رد الملك بأنه - ومعه رئيس وزرائه - يعرفان كيف يتعاملان مع البرلمان إذا تمسك برأيه ؛ ويقصد بذلك أنه يعتزم أن يتخطاه . ويذكر السفير أنه نظراً لخطورة المسألة فإنه لم يشأ أن يسترسل في الحديث عنها ، ويعلق السفير على موقف الملك بقوله أنه د لا يزال ودبا كما يبدو في ظاهره ولو أنني لا أستطيع أن أقول إلى أى مدى يمكن أن نعتمد على ذلك إذا تأزمت الأمور ، . وقد بعث السفير البريطاني بتقرير إلى وزير خارجيته في لندن بكل ما دار بينه وبين الملك وعلى ماهر ، وطلب رأى الوزارة في مسلكه هذا (٣٧) .

وفي الخامس من يونيه جاءه الرد من هاليفا كس مبدئياً له عدم ارتياحه إلى الضغط الذي مارسه السفير على كل من الملك ووزيره الأول كي يتعهدا بإعلان الحرب على إيطاليا ، لأن ذلك الضغط ربما يسيء إلى بريطانيا أكثر مما يفيددها ، وأعرب له عن أمله في أن تقدم الحكومة المصرية على عمل سوف تثبت الحوادث أن لا مفر منه . وأن مصر ستقف في الحرب إلى جانب الحلفاء دفاعاً عن الحسرة التي ينعم بها المصريون . كما أشار وزير الخارجية على سفيره في القاهرة بأن يكون مقرباً في أبداء النصيحة بصدد تشكيل الوزارة في مصر ، حتى لا يضايق الملك أو يساء تفسير نصيحته . أما فيما يتعلق بالخلافات الشخصية بين الساسة المصريين فقد أوضح له بأنها من المشاكل الشائكة ، ونصحته بأن يظل نفوذ السفارة البريطانية مستقراً إلا إذا اتخذت الأحداث مساراً خطيراً ، (٣٧) مكرر .

وفي نفس اليوم - ٥ يونيه - بعث السفير إلى وزير خارجيته بتطورات جديدة نجم عنها تطور سريع للموقف في مصر ، ذلك لأن جريدة البلاغ - الموالية للقصر - كانت قد نشرت مقالا دعت فيه إلى ضرورة وقف مصر موقف الحياد في حالة دخول إيطاليا الحرب (٣٨) . وهو الأمر الذي عبر عنه السفير بقوله أن الجو دأخذ يتسمم بالنظرية القائلة بالامتناع عن دخول الحرب أو بالوقوف على الحياد ، مما دعاه إلى مقابلة على ماهر وحذره بلهجة قاسية ، واتهمه بأنه يخدع بريطانيا . وقارن بين ذلك المقال الذي نشرته جريدة البلاغ وبين مقال آخر نشرته جريدة المصري - الوفدية - دعت فيه إلى عدم الاطمئنان لتأكيدات إيطاليا بعدم اعتدائها على مصر (٣٩) . ووضح من المقارنة التي عقدها السفير المغزى الذي يقصده من ورائها . وقد طلب السفير من رئيس الوزراء عدم السماح بنشر تلك الآراء المضللة ، والعمل على نشر الآراء السديدة ، التي يدعو لها الوفد في هذه الأيام . غير أن رئيس الوزراء أنكر أية مسؤولية له عن مقال

البلاغ ، وأوضح للسفير أنه قد أصدر تعليماته بمراقبة النشر ومنع جميع التعليقات ، كما أصدر تعليماته إلى وزير الدفاع بأن يعتمد أية مبالغ مالية تنطأها الأغراض العسكرية ، وألا يتقيد في هذا الصدد بالوائح المالية العادية . وبأنه قد ناقش الموقف مع بعض الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ فأوضح لهم بأن الحرب لا عالة ستمتد إلى مصر ، وإن كان قد أبدى للسفير عدم استحيائه لإشادته بالجريدة الوفدية . وخلال هذه المقابلة نصح السفير رئيس الوزراء بأن يصدر تعليماته للحد من نشاط وزير مصر المفوض في روما - مراد سيد أحمد - لأنه - وفقاً لرواية السفير - يدعو إلى حياد مصر ، كما أنه يظهر عدم ولائه للحلفاء وقضيتهم الأمر الذي يضر بموقف إنجلترا ومصلحتها ، وإن كان على ماهر قد أوضح له بأن تعليماته لجميع وزراء مصر المفوضين في الخارج تقضى بأن يقرروا حقائق المواقف بحسب ، وأنه لا سلطة لهم في مناقشة موضوع حياد مصر (٤٠) . وقد ختم رئيس الوزراء حديثه بأن طلب بإلحاح ضرورة إعلان القاهرة مدينة مفتوحة ، وذلك في مقابل أن يوافق للسفير على دكل المسائل الأخرى ، وهو ذلك المشروع الذي كان عبد الحميد بدوى - رئيس قلم قضايا الحكومة - قد أعدّه ؛ وأبدى بسببه جميع القادة العسكريين البريطانيين دهشهم ، وكذلك الحكومة البريطانية في لندن . وكان على ماهر قد فهم خطأ أن جنرال ويلسون - قائد عام القوات البريطانية في الشرق الأوسط - قد وافق عليه . وقد رد عليه السفير البريطاني بأنه لا يستطيع أن يدلى برأى حول ذلك المشروع الآن لأن مقترحات بدوى تبحث على وجه السرعة . وفي ختام البرقية نفى السفير لوزير خارجيته الشائعات التي قيل أنها تتردد في جو القاهرة بأن على ماهر يقوم بخداع إنجلترا ، وإن كان قد أوضح بأن لرئيس الوزراء المصرى شهرة في الدس ، (٤١) .

وفي السادس من يونيو استدعى وزير الخارجية البريطانية سفير مصر

في لندن وأعرب له عن ارتياح حكومته لمسلك الحكومة المصرية خلال
الآزمة الراهنة والترتيبات التي اتخذتها لتأمين الدفاع عن مصر ضد العدوان
الخارجي وضد رجال الطابور الخامس الذين يقومون بترويج الدعاية
المحورية . كما أوضح له مطامع إيطاليا في شرق البحر المتوسط ، وطالب إياه
أن يواصل إرسال التقارير المشجعة إلى حكومته في مصر عن تصميم وعزم
الشعبين البريطانيين والفرنسي على مواصلة الحرب حتى النصر . كما أشار له أن
مسألة إعلان القاهرة د مدينة مفتوحة ، موضع بحث من جانب الحكومة
والسلطات البريطانية ، وأنه يتعشم أن توافق الحكومة البريطانية على هذا
الإعلان بشرط ألا يكون عقبة أمام السلطات العسكرية (٤٢) . كما أنه أراد
من ناحية أخرى أن يتعرف على رأى السفير المصري في الموقف الداخلي
في مصر في حالة وقوع غارات عليها ؛ وعمّا إذا كان ذلك سيترتب عليه
اضطرابات داخلية ، فطمأنه السفير بأن الأمن الداخلي يمكن المحافظة
عليه بسهولة ، (٤٣) .

وقد بعث وزير الخارجية البريطانية في ١٠ يونيو ١٩٤٠ برفقية إلى
سفيره في القاهرة أعرب له فيها عن تأييده لموقف السفير ودطالبه من رئيس
الوزراء المصري . وطلب إليه ضرورة إبلاغه بأن كل ما يقال عن حيدة
مصر إنما هو مقترحات مضللة تماماً ، وأن الحكومة البريطانية سوف
تتخذ من مصر بكل تأكيد قاعدة لعملياتها الحربية . وترك للسفير نطاق
الحرية في اختيار الأسلوب الذي يعالج به الموقف مع رئيس وزراء
مصر (٤٤) .

وفي العاشر من يونيو ١٩٤٠ دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا
على أثر سقوط فرنسا ، الأمر الذي أدى إلى تطوّر موقف كل من مصر
وبريطانيا وتطوراً جوهرياً . فإيطاليا — كما نعلم — تحلّ ليبيا ومن ثم

تناخم حدود مصر الغربية . وقد تولى جنرال جرانسياني قيادة القوات الإيطالية في ليبيا ليتوجه بها إلى مصر ويجعل من أرضها ميداناً لقتال انجلترا فيها . يضاف إلى هذا أن احتلال إيطاليا للحبشة جعل منها موضع تهديد دائم لمصر في السودان وساحل البحر الأحمر . حقيقة إن إيطاليا سبق لها أن أعلنت على لسان موسوليني أنها مضطرة لدخول الأراضي المصرية لإخراج الإنجليز منها ، وأنها رغم ذلك تحترم استقلال مصر ولا تريد بحال أن تعتدي عليه أو تمسه . فهل يكفي مثل هذا الإعلان الذي روجته محطات الإذاعة لتظل الحكومة المصرية على موقفها من محور ألمانيا وإيطاليا؟ وهل تسمح بريطانيا للحكومة المصرية بأن تتخذ الموقف الذي تراه ؟؟ خاصة وأن القتال قد بدأ يتحرك سريعاً نحو الأراضي المتاخمة لمصر ، الأمر الذي قد ينتقل منها إلى مدن مصر وقرائها في أية لحظة .

لقد سبق أن رأينا كيف أن السفير البريطاني قد التقى برئيس وزراء مصر - إثر مقابلته مع وزير إيطاليا المفوض في ٢٥ مايو الماضي لإبلاغه أن بريطانيا تتوقع أن تقف مصر منها موقف الحليف المحارب ، في حالة اشتراك إيطاليا في الحرب . كما أنه وقف موقفاً حازماً من الدعايات التي بدأت تروجها بعض الصحف المصرية لما سمى آنذاك بجياد مصر ، والامتناع عن دخول الحرب ، وتجنيد مصر وبلاتها ، . ولم يقتنع السفير بكل ذلك بل إنه أخذ يرافف الموقف بحذر ، وراح مع القادة العسكريين البريطانيين في القاهرة يضمون كافة الترتيبات والخطط اللازمة لمواجهة الموقف في حالة دخول إيطاليا الحرب . وعندما أعلنت إيطاليا الحرب على كل من فرنسا وانجلترا في ١٠ يونيو سال وزير إيطاليا المفوض على ماهر عما عساه يكون موقف مصر ؟ فأبلغه الأخير بأن مصر بطبيعة الحال ستعمل بما يتفق ومعاهدتها ، مع بريطانيا . وقد طلب السفير البريطاني في مساء اليوم ذاته من رئيس الوزراء المصري تنفيذ المرحلة الثالثة والأخيرة إزاء الرهبا

الإيطاليين التي تتعلق باعتقالهم وترحيل الوزير الإيطالي المفوض وجميع أعضاء المفوضية والقنصليات الإيطالية في مصر . وهي العملية التي أطلقت عليها السفارة البريطانية في وثائقها بعملية « التباك » . وقد استجاب على ماهر « في الحال » لهذا المطلب ، وكلفت مراكز القيادات العسكرية البريطانية بالتعاون مع وزارة الداخلية المصرية بتنفيذ هذه العملية في ساعة محددة (٤٥) .

وفي اليوم التالي - ١١ يونيه - قابل السفير البريطاني علي ماهر وأبلغه بتطورات الموقف العسكري وراح يذكره بوعوده والتزاماته السابقة تجاه الموقف . غير أن علي ماهر أوضح له بأنه تلقى الكثير من الأسئلة عن يزعمون أن مصر وهي لا تملك أكثر من خمسة آلاف جندي كيف لها أن تلقى بنفسها إلى التهلكة بإعلان الحرب ؟ وقد أثار ذلك غضب السفير ، وعده تجاهلاً للقوات البريطانية في مصر من ناحية ، كما رأى فيه « تقديرًا خاطئاً » لعدد الجيش المصري من ناحية أخرى . وأكد له مدى ما تعلقه حكومته من أهمية خاصة على معاونة الجيش المصري لها . وعند ذلك اكتفى السفير بإبلاغ علي ماهر بأنه إنما جاء ليطلب منه تسليم جوازات السفر للوزير الإيطالي المفوض وأعضاء المفوضية الإيطالية في القاهرة . وقد نقل السفير البريطاني وقائع ما جرى خلال تلك المواجهة بينه وبين علي ماهر إلى وزير خارجيته في لندن ، وأعرب له عن قلقه من موقف رئيس الوزراء المصري (٤٦) .

وفي نفس اليوم - ١١ يونيه أبلغ السفير البريطاني وزير خارجيته في لندن بأنه أصبح يشك في « حسن نية » علي ماهر . وأشار عليه بضرورة اتخاذ موقف حازم وعاجل ، كما أشار عليه بأن الموقف يقتضي تغيير وزارة علي ماهر وتشكيل وزارة جديدة على أساس أوسع يكون رتيبها مستعداً للوقوف مع بريطانيا « باخلاص » ، كما يكون مستعداً لمواجهة إيطاليا

بقوة وحزم . ورشح كلا من حسن صبرى وحسين سرى وحافظ عفيفى أو غيرهم لتولى أمر تلك الوزارة الجديدة . كما أوضح السفير فى برقيته أن تنحية على ماهر تعنى الاصطدام بالملك فاروق لأنه سيعترض على اتخاذ مثل هذا الإجراء . كما أنه طالب ضرورة استعداد الحكومة البريطانية للأقدام على ذلك عند الضرورة . وفى حالة معارضة الملك فإنه يجبر على التخلي عن عرشه وأضاف السفير بأن دلفا من الأمير محمد على خير من يساعدها ، ونستطيع الاعتماد عليه والثقة به ، . وزعم بأن دجهره الشعب المصرى ترحب بذلك التغير ، (٤٧) .

وفى صباح اليوم التالى - ١٢ يونيه - قابل السفير البريطانى على ماهر وأطلعته على التطورات العسكرية وأوضح له أن الإيطاليين قد اقتحموا أحد المواقع المصرية على الحدود الغربية جنوب السلوم ، وأن السلوم نفسها باتت عرضة لهجوم الإيطاليين ، الأمر الذى يحل مشكلة الحرب الدفاعية والهجومية ، ذلك لأن الحرب قد امتدت فعلا إلى الأراضى المصرية مما يتطلب ضرورة إعلان الحكومة المصرية لحالة الحرب مع إيطاليا طبقاً للتعهدات والتأكيدات السابقة التى قطعها رئيس الوزراء على نفسه . وقد طلب السفير ضرورة ترحيل نائب القنصل الإيطالى فى السلوم فوراً . فوافق على ماهر على نقله إلى الإسكندرية تحت الحراسة .

وقد أطلع على ماهر السفير البريطانى على البيان الذى اعتزم إلقائه فى جلسة سرية أمام البرلمان المصرى بمجلسيه - الشيوخ والنواب - صباح اليوم ذاته ، والذى كان مقررأ أن يدلى به مساء الليلة الماضية . وقد تضمنت مراسلات السفير البريطانى مع وزير خارجيته أهم محتويات ذلك البيان . ولا ترجع أهمية تلك الوثيقة إلى أنها تضمنت أهم محتويات بيان رئيس الوزراء المصرى فحسب ، بل لأنها تصور كذلك فهم السفير البريطانى لذلك البيان ورد الفعل عنده إزاءه . بالإضافة إلى أنها تعتبر المصدر الوحيد الذى نحت

أيدينا حتى الآن لذلك البيان^(٨) . ويذكر السفير أن على ماهر سيفتتح بيانه بالإشارة إلى التغيير الذى طرأ على الموقف منذ إعلان إيطاليا الحرب فى ١٠ يونيه ثم بالإشارة إلى الموقف الجديد الذى تجدد مصر نفسها فيه . ويشير البيان إلى موقف مصر من ألمانيا منذ سبتمبر وإلى قطع العلاقات معها . أما مع إيطاليا فإن الوضع يختلف بسبب الجوار فى البر والبحر ، ومصر مصممة على التمسك بمعاهدة التحالف . أما عن نظرية حياد قناة السويس إذا كانت مصر فى حالة حرب فإن هذا الحياد يستحيل تطبيقه عملياً . والاتجاه العام لرئيس الوزراء هو أن يثبت للبرلمان وللجمهور بأن مصر قد بذلت كل ما فى وسعها للحيولة دون الحرب وأنها بمقتضى المعاهدة ملزمة بتقديم جميع التسهيلات الممكنة لحليفها وسوف تقوم بهذا كما فعلت ضد ألمانيا . وأن مصر متجهة بكل عواطفها نحو الحلفاء . ولكنها بمقتضى المعاهدة غير ملزمة بإعلان الحرب فى جميع الأحوال وأنها لا بد لها من أن تحمى نفسها وهى مصممة على ذلك . فإذا ما وقع اعتداء بالقنابل أو هجوم على الجيش المصرى أو دخول فى الأراضى المصرية فهذا معناه الحرب . وهذا هو الموقف مبدئياً فإذا ما هوجمت هبت للدفاع عن نفسها ووقفت فى الحرب مع حليفها ، وبعدئذ سيلج رئيس الوزراء إلى رغبتنا فى أن تكون مصر معنا فى الحرب ثم يشير إلى حديثه منذ فترة قصيرة مع الوزير المفوض الإيطالى عندما سأله الوزير عما إذا كانت مصر متهاجم إيطاليا إذا لم تقم إيطاليا بمهاجمتها وكانت إجابته بالنفى كما سبق أن أبلغ السفير والقيادات العسكرية البريطانية فى مصر بذلك . كما سيتضمن بيان على ماهر إشارة إلى موضوع إعلان القاهرة مدينة مفتوحة وإلى أن الأمر لا يزال قيد البحث . هذا كل ما نقله السفير عن البيان ، وتنبغى الإشارة إلى أنه قد تراجع فى برقيته إلى وزير خارجيته عما سبق له اقتراحه بضرورة تنحية وزارة على ماهر ، حيث رأى أنه كان خلال لقائه معه أقل تردداً عما

كان عليه في الليلة الماضية ، وإن كان قد نصح بأنه لا يزال يتطلب مراقبة
شديدة ، (٤٩) .

على أن أم ما يسترعى النظر فيما دار خلال إلقاء بيان رئيس الوزراء
المصري في الجلسة السرية للبرلمان هو أن أحمد ماهر — رئيس الهيئة السعدية
ورئيس مجلس النواب — قد عارض بيان رئيس مجلس الوزراء — وإن كان
قد وافق عليه من حيث الشكل — وطالب المجلسين بضرورة الثقة بالمجملتين
ومنحها حقوقياً أكثر مما تخولها لها المعاهدة ، خاصة وأنه في حالة انتصار كل
من ألمانيا وإيطاليا فإنهما لن تحمدا مصر موقفاً الذي وقفته منهما . وقدم
اقتراحاً يهبر عن الرغبة في منح الديمقراطيات كل ما يمكن من عون وتأيد .
وقد ووفق على هذا الاقتراح . كما أن الأحرار الدستوريين — في المجلسين —
قد أبدوا بيان رئيس الوزراء . بينما امتنع الوفديون — وكان عددهم ١٢
عضواً في مجلس النواب — عن التصويت على هذا البيان على اعتبار أن
الحكومة لم تنح لهم الوقت الكافي للنشاور مع زعماء حزبهم في مثل هذه
الأمور الخطيرة (٥٠) .

وما يستلفت النظر أيضاً أن على ماهر رفض في بيانه أمام البرلمان
مصارحة أعضائه بما سبق أن تعهد به لوزير إيطاليا المفوض من حيث أن
مصر ليس في نيتها مهاجمة إيطاليا ، ولكنها سوف تتصدى لأي هجوم يشن
عليها . غير أنه صرح لهم بأنه في حالة عدم هجوم إيطاليا على مصر فإن
الآخيرة لن تعلن الحرب ضد إيطاليا ، وهو ما أشار إليه السفير البريطاني
في برقيته ليبلغت نظر وزير خارجيته إليه .

وعلى أية حال ، فبعد أن أدلى رئيس الوزراء ببيانه السياسي أمام البرلمان
صباح ١٢ يونيه صرح وكيل وزارة الخارجية المصرية بأن الحكومة المصرية
قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا . كما أنه استدعي وزير إيطاليا

المفوض في مصر وأبلغه بأن عليه أن يرحل عن مصر هو وأعضاء بعثته الدبلوماسية ، ولكن نظراً لأن الحكومة المصرية أرادت الانتكسر معها مسألة احتجاز أعضاء بعثتها الدبلوماسية في ألمانيا ، فانها لم تسمح للوزير الإيطالي المفوض وأعضاء مفوضيته بمغادرة مصر إلا بعد أن تغادر البعثة الدبلوماسية المصرية روما وتخرج من إيطاليا بأمان ، كما أضاف وكيل الخارجية المصرية بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على أن ترحي مصالح مصر في إيطاليا^(٥١) .

وفي ١٤ يونيه توجه على ماهر وبرفته صديقه المخلص عبد القوي أحمد وزير الأشغال العمومية إلى السفارة البريطانية - بناء على استدعاء من السفير البريطاني - وطلب السفير من على ماهر ضرورة قيام الحكومة المصرية بمصادرة جميع السفن الإيطالية الراسية في المياه المصرية وتسليمها للسلطات البريطانية ، ومنع الانبحار مع العدو وتطبيق الأمر العسكري رقم ٦ على إيطاليا ، وهو الذي تم بمقتضاه فرض حالة الطوارئ ضد ألمانيا . كما طلب السفير ترحيل أعضاء المفوضية والقنصليات الإيطالية وضرورة مراقبة النشر لمنع نشر أى مقالات تروج للدعايات الإيطالية ، وقد أشاد السفير في حديثه مع رئيس الوزراء بموقف الوفد والمصحف الوفدية المؤيد تماماً لبريطانيا . كما أكد له خطورة النشاط الذي يمارسه الطابور الخامس ، في مصر ؛ ويعنى بهم الرعايا الألمان الذين لم يتم إلقاء القبض عليهم بعد . وطلب من رئيس الوزراء سرعة إصدار الأوامر اللازمة لتعيين الحكام العسكريين للمناطق العسكرية الثلاث التي حددتها بريطانيا وهي : الصحراء الغربية ، الصحراء الشرقية ، ومنطقة القتال . وحذره من خطورة الموقف الذي قد ينجم عن حدوث أى تأخير في هذا الصدد . كما لفت السفير البريطاني نظر رئيس الوزراء إلى الحالة السيئة التي أصبحت تسود الجيش المصرى كنتيجة لموقف الحكومة المصرية المتراخى تجاه إيطاليا . وحثه على ضرورة تزويد الجيش

بالتعليمات التي تقتضى التعاون الكامل مع بريطانيا حليفة مصر لأن انجلترا
تعلق على الجيش أهمية كبيرة . وفي ختام حديثه ذكر السفير كلا من رئيس
الوزراء ووزير الأشغال بموقفهما المنطوى على التساهل وتقلب وجهة نظرهما
فيما يتعلق بتمهدهما والتزامهما بأنه في حالة ما إذا دخلت إيطاليا الحرب فلن
يكون هناك ثمة شك في موقف مصر منها . وقد شرح على ماهر وجهة نظره
في كل أمر من هذه الأمور السابقة وإن لم يقتنع السفير بإحدى منها . كما
اتهمه في برقيته التي بعث بها إلى وزير خارجيته « بالنهر ب » و « عدم التعاون » .
وقدر موقفه هذا بأنه رد فعل لرجحان كفة الميزان في غير صالح الحلفاء ،
ومحاولة رئيس الوزراء أن يكسب لنفسه شعبية بمحاولة تجنب الشعب
المصرى دخول الحرب والتعرض لوبلائها (٥٢) .

ويبدو أن السفير كان قد تلقى من وزير خارجيته ما يؤيد الرأي القائل
بأن اتخاذ مصر موقف الدولة غير المحاربة قد يفيد بريطانيا ، لأن السفير
أعرب له عن موافقته على هذا الرأي على شرط أن تكون هناك حكومة
مصرية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين القوات
البريطانية المسلحة بالسرعة المطلوبة ، وهو ما لا ينطبق على وزارة على ماهر .
كما أن السفير أوضح في برقيته أن وجود الملك فاروق في الإسكندرية
وتغيبه عن القاهرة في مثل هذه الظروف الحرجة يدل في حد ذاته على مدى
استعداد ومعه حكومته لمواجهة الموقف الناجم عن دخول إيطاليا الحرب
وما يستتبعه من التزامات تجاه مصر (٥٣) .

وقد وصل السفير البريطاني في ١٥ يونيو إلى اقتناع كامل بأن على ماهر
« غير متعاون ولا يمكن الاعتماد عليه بل ولا احترامه » ، على الرغم من
أن على ماهر كان قد استجاب للكثير من المطالب التي طلبها منه السفير فيما
عدا إعلان حالة الحرب على إيطاليا . وهو ذلك الأمر الذي كان السفير قد
تفاوض عنه ولو إلى حين كما انضح من الوثائق السابقة ، وكما سيتضح فيما يلي

من وثائق (٥٤) مما يدل على أن تشدده مع علي ماهر ربما يرجع إلى عدائه الشخصي وكرهيته له من ناحية ، ولأنه وهو الأهم كان رجل القصر والملك شخصياً الذي كانت ميوله تجاه المحور لاتخفى على أحد خلال تلك الفترة . وهو ما لا يمكن لانجلترا احتمالاه في مثل هذه الظروف . وقد دفع ذلك كله السفير إلى أن يشير على وزير خارجيته بضرورة « تغيير الوزارة بلا تأخير » . وربما أن السفير قد دفع إلى اتخاذ هذا الموقف أيضاً نتيجة الرسائل التي كان قد بعث إليه بها كل من مصطفى النحاس - زعيم الوفد - ومحمد محمود - زعيم الأحرار الدستوريين . والتي أعربا فيها عن « اليأس » وأشارا « إلى ضرورة تغلي علي ماهر عن الحكم فوراً إذا ما أريد لإنقاذ البلاد » . كما وافق على هذا الإجراء كذلك حسين مري وزير المالية في وزارة علي ماهر الذي صرح للسفير بأن علي ماهر لا يتعاون مع انجلترا بإخلاص ، وأنه وبعض زملائه قد يقدمون استقالاتهم من الوزارة لولا ما قد يحدثه ذلك من أثر في البلاد من الناحية السياسية . كل ذلك حدا بالسفير إلى أن يقترح على وزير خارجيته ضرورة تغيير الوزارة فوراً ، وأنه مستعد لقبول وزارة وفدية صميعة إذا ما كان مصطفى النحاس يفضل ذلك . لأنه يرى أن النحاس - رغم أخطائه - سيعمل مع انجلترا دبلوماً ، وطلب من وزير خارجيته الترخيص له بمفاتيح النحاس في الأمر للتعرف على رأيه . وأشار إلى أنه ينبغي على انجلترا أن تلتزم الحزم مع الملك . ولوح له بأن جنرال ويفل Wavell - قائد القوات البريطانية في مصر - مستعد لأن يشهد أزره إذا لزم الأمر . كما أوضح السفير بأن الملك فاروق قد فقد شعبيته إلى حد كبير وأنه يجب منع علي ماهر من العودة إلى القصر مرة ثانية لأن مركزه فيه يكون أكثر خطراً على بريطانيا من وجوده كرئيس للوزراء (٥٥) .

وفي ١٦ يونيو وافق هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية على اقتراح

تشجئة على ماهر من رئاسة الوزارة وفوض سفيره في القاهرة لإبلاغ الملك فاروق بذلك . كما أعرب للسفير عن رغبة بريطانيا في إقامة حكومة جديدة تمثل أكبر عدد من العناصر المختلفة وأن الحكومة تقتضى أن يكون رئيسها غير وفدى على أن يتمتع بثقة الوفد . ذلك لأنه كان يرى أن تشكيل وزارة وفدية خالصة سوف يفضب القصر وبعض الدوائر السياسية الأخرى التي يهيمن عليها بريطانيا تعاونهم معها حتى لا يخشى مناوأتهم لها ، فضلاً عما يتسم به الوفد - من وجهة النظر البريطانية - من عدم الكفاية والدراية . كما أنه أشار عليه بضرورة أن تتمتع الوزارة الجديدة بولاء كل من : الجيش المهنرى نظراً لما دلموقف القوات المسلحة المصرية من أهمية بالغة ، ، ثم د تأييد أغلبية الشعب المصرى ، (٥٦) .

وفي نفس اليوم - ١٦ يونية - بعث السفير البريطاني إلى وزير خارجيته ببرقية يبلغه بنتيجة استطلاع رأى كل من النحاس ومحمد محمود في الموقف ، فالنحاس د يفضل تشكيل وزارة وفدية خالصة يقوم إلى جانبها (مجلس حرب) مؤلف من زعماء الأحزاب الأخرى ، كما أنه قدم أيضاً إقتراحاً بديلاً يقضى بتأليف وزارة محايدة برئاسة عبدالفتاح يحيى أوسيف الله يسرى ، ويضيف السفير أن النحاس ومحمد محمود دلم يوافقا على ترشيح حافظ عفيفى أو حسن صبرى لرئاسة الوزارة ، ومن ناحية أخرى فإن محمد محمود لا يوافق على إختيار عبد الفتاح يحيى للرئاسة ، . ويعقب السفير على ذلك أن دما يؤخذ على تشكيل وزارة وفدية خالصة :

(١) إغضاب القصر والقوى السياسية الأخرى ، واستبعاد حسين مرسى وأحمد ماهر وغيرهما ممن هم على استعداد للعمل معنا .

(ب) قلة عدد الوفديين الأكفاء من الناحية الإدارية .

(ح) عدم ملازمة الاقتراح الخاص بتعيين نفر من الزعماء أعضاء
في (مجلس الحرب) واختصاصه والفائدة من تشكيله غير واضحة .
ومن بين مآخذ السفير على إقتراح الوزارة المحايدة ، أن المرشحين لها ليست
لهم قوة الزعامة . كما أن تجارب سيف الله يسرى تنحصر في عمله في السلك
الدبلوماسي في الخارج . بيد أنها تلقى تأييداً من محمد محمود وحزب الأحرار
وقد يزيد هذا الوفد كما قد يرتضيها السعديون . ويضيف السفير أنه ، بعد إعمال
الفكر ، قرر أن ينصح الملك باستشارة كل من محمد محمود بوصفه زعيم
المعارضة في البرلمان ، والنحاس باعتبار زعيم أكبر الأحزاب الشعبية ،
وأن يعمل بأرائهما . وخلص إلى القول بأن الأمر قد يؤدي في النهاية إلى
تأليف وزارة محايدة غير حزبية برئاسة سيف الله يسرى ، الذي لا يشك
في تعاونه مع البريطانيين ، تعاوناً صادقاً ، (٥٧) .

وفي ١٧ يونيو قابل السفير البريطاني الملك فاروق — بالاسكندرية —
وأبلغه مطالب بريطانيا وكان ذلك بمثابة إنذار صريح بأن لا سبيل إلى
التعاون مع وزارة على ماهر نظراً لأنه غير حائز على ثقة بريطانيا ، ولانتماء
الشعب المصري ، وفقاً لما أبداه زعيم كل من الوفد والأحرار الدستوريين .
كما طلب من الملك بالحاح عدم عودة على ماهر إلى منصبه في القصر ، لأن
التجارب أظهرت أن وجوده في ذلك المنصب يجعل من المستحيل على أية
وزارة أن تقوم بعملها . وقد طلب الملك فاروق من السفير أن يرشح له
من يخلف على ماهر في الوزارة . فاعتذر السفير بحجة أن ذلك ، ليس من
شأنه . وإن كان قد أشار عليه — بعد إلحاح من الملك — أن الطريق
السليم هو أن يستدعى للاستشارة كلا من محمد محمود زعيم المعارضة ، ومصطفى
النحاس زعيم أكبر حزب ، حائز لتأييد الشعب . ولكن الملك — الذي
سلم بضرورة استشارة زعيم المعارضة ، أبي أن يستشير النحاس بحجة أنه
صدرت عنه ، إهانة للملك . وهنا أوضح له السفير ضرورة استشارته

د لصالح بلده بل لصالح عرشه ، . مع ما لهذه العبارة الأخيرة من مغزى كبير واضح . وخلال حديثهما لوح له الملك فاروق د بأن واجبه كملك لمصر يقتضيه أن لا ينضم في الحرب إلى الطرف الخامس ، . فرد السفير بأن مصر مرتبطة د بنا نجونا أو غرقنا ، فن الخير أن نتحمل معاً لكي ننجو معاً ، وصرح له د بأن بريطانيا سوف تنتصر في النهاية فلا يظن غير ذلك ، . وكان السفير قد ألمح له خلال حديثه بأن جنرال ويفل د يتربص عودتي هذا المساء ليقف على مدى إستجابة الملك لطلباتنا ، . ويذكر السفير أنه لم يكن في استطاعتي أن أمارس ضغطاً عليه أقوى مما فعلت إلا أن أقدم له إنذاراً . ويختم السفير برقيته بأنه قد أبلغ أحمد حسنين - الذي كان يشغل منصب الأمين الأول في القصر - بكل ما دار بينه وبين الملك ، وطلب إليه أن يبصر الملك بضرورة الأخذ بما اقترحه عليه . وكان من رأى أحمد حسنين إعطاء على ماهر فرصة أخرى . إلا أن السفير رد عليه باستحالة ذلك بحجة أن على ماهر د لا يستطيع أن يعمل باستقامة ، (٥٨) .

وعلى الرغم من أن هذا د الإنذار ، الذي قدمه السفير البريطاني للملك قد تضمن مطالب محددة ، فإن الأخير أخذ يراوغ ويماطل في تنفيذها تمسكاً منه بوزارة على ماهر التي وقفت من إعلان حالة الحرب حتى الآن هذا الموقف الذي يجنب مصر ويلاتها ، والذي يمكن تفسيره على أنه كان يعنى عدم ربط مصر بمجلة الامبراطورية البريطانية الخاسرة والمراهنة على الجواد الخامس الذي انضج من حديث الملك مع السفير البريطاني ، خاصة بعد أن تطور الموقف العسكري في أوروبا لغير صالح الحلفاء بعد انهيار فرنسا أمام القوات الألمانية . وهو ما شجع تزايد الميل المحورية في مصر شعبية كانت أم رسمية ، ليس على اعتبار أن المحور صادق النية في الوعود التي أعلنها قادته وتعلق باحترام سلامة وإستقلال دول منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط ، ولكن على اعتبار أنه لن يكون أسوأ من الاحتلال

البريطاني الفرنسي الذي عانت منه شعوب منطقة الشرق الأوسط بأسرها وخبرته فترات طويلة ، ومن ناحية أخرى أن هذا الميل كان يحمل في طياته دوافع التنشفي والانتقام من « حليف » أكرهت مصر على مخالفتها ضد رغبة شعبها . كما أنه كان يتضمن في نفس الوقت معنى الإعجاب بالمسكينة الألمانية « التي لا تقهر » من جانب بعض قطاعات الرأي العام المصري وقادته بل وحتى الملك فاروق ذاته .

وعلى أية حال ؛ فإن الملك فاروق رغبة منه في المراوغة وكسب الوقت بعث في ١٨ يونيو ببرقية إلى ملك بريطانيا يشكو فيها من أسلوب التعسف والشدد وعدم اللياقة الذي مارسه السفير البريطاني ، وفي نفس الوقت دفع بأحمد حسنين لمقابلة السفير كي يحيطه علماً ببرقية الملك إلى ملك إنجلترا ويوضح له بأن لن يكون هناك تعديل في الوزارة حتى يصله رد لندن على تلك البرقية . في الوقت الذي راحت فيه الصحف الموالية للقصر تشيع الأنباء بأن على ماهر أخذ في تعديل وزارته بتوسيع نطاقها حتى تقطع على البريطانيين خط الرجعة . وقد كانت مقابلة أحمد حسنين للسفير تعنى — في نفس الوقت — محاولة القيام بدور الوساطة كي يسمح لعلى ماهر بالعودة إلى منصبه في القصر كرئيس للديوان الملكي ، مراعاة لكرامة الملك فاروق . وقد رفض السفير ذلك رفضاً باتاً في الوقت الذي أكد له أنه ليس في نية بريطانيا التمسيم على مطالبة أي حكومة مصرية بإعلان حالة الحرب . وقد طلب السفير من حكومته ضرورة أن يكون الرد على برقية الملك والتعليقات الصادرة إلى السفير هو تنحية على ماهر من رئاسة الوزارة وعدم السماح بعودته إلى منصبه في القصر بصراحة قاطعة بحجة أنه « لا يمكن أن تقوم حكومة مناسبة إذا هو استعاد مكانه في القصر »^(٥١) . علماً بأن الإجراءات التي اتخذتها وزارة على ماهر لتمكين بريطانيا من استخدام مصر كقاعدة عسكرية

في المنطقة لم تكن لتختلف كثيراً عن قرار إعلان حالة الحرب ضد دول المحور .

وقد أخذ السفير البريطاني يستعجل رد حكومته على برقية الملك فاروق متعللاً بأن أى إبطاء في عزل علي ماهر سيؤدي إلى وضع خطير ، لأن القصر قد أوقف كل تصرف انتظاراً لذلك الرد . هذا في الوقت الذي أخذ عل ماهر يشيع بأنه قد عزل من منصبه بغير وجه حق ، وأنه لا يعترزم التخلي عن منصبه طالما أن وزارته تتمتع بثقة الملك والبرلمان ، كما أنه دأب على إذاعة أن وزارة الخارجية البريطانية لازالت تدرس الموقف حتى يترك انطباعاً عاماً في مصر بأن انجلترا قد تتراجع عن موقفها وأنه قد يبق في الحكم مسعياً في ذلك ببعض قطاعات الرأي العام المصري المشايخ^(٦٠) وقد أشار السفير البريطاني على حكومته - في برقيتين بعث بهما إلى وزير خارجيته في ١٩ يونيو - بأنه في حالة رفض المطالب البريطانية فليس أمامها سوى التهديد بإعلان الأحكام العرفية البريطانية على مصر كما حدث من قبل في عام ١٩١٤ عندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر . وذلك لإجراء كان من شأن تطبيقه الرجوع بحالة مصر إلى الوراء والتجاهل الكامل لاستقلالها وسيادتها المعان في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذي تأكد بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ، علماً بأن السفير ذاته لم يكن متراحاً تمام الارتياح إلى تطبيق هذا الإجراء ، وإن كان قد أراد استخدامه كورقة يلوح بها للضغط على مصر حتى تستجيب للمطالب البريطانية . وقد عبر السفير عن ذلك بأن مجرد التهديد سيكون كافياً ، في حد ذاته . وإن كان قد أوضح بأن الاستعداد لمواجهة مثل هذا الموقف قد تم ، وأن لديه من القوات العسكرية ما يكفي لتنفيذه . الأمر الذي يعني أن جزء كبيراً من القوات سينحصر للقيام بالمحافظة على الأمن الداخلي وما يتبع ذلك من مصاعب من الناحية الإدارية^(٦١) .

وقد تأخر رد وزارة الخارجية البريطانية على سفيرها في القاهرة -

بالرغم من إلحاح الأخير - بعض الشيء . وإن كانت قد وصاته برفية من الوزارة بتاريخ ١٩ يونيه تطلب إليه عدم التمسك في علاقاته ومطالبه من الحكومة المصرية ببعض الأمور الأقل أهمية كتلك التي تتعلق باعتقال أو ترحيل الرعايا الإيطاليين في القاهرة ، والتي ربما قد تتخذ ذريعة لعرقلة سياسية بريطانيا العامة في مصر ، وإن أعربت له في نفس الوقت عن استعدادها لتأييده - ومعه السلطات العسكرية - في اتخاذ ما يراه من إجراءات ضرورية (٦٢) .

وفي الثاني والعشرين من يونيه وصل الرد الذي طالما انتظره السفير وألح في طلبه . وقد تضمن ذلك الرد موافقة هاليفاكس وزير الخارجية على الاقتراح الخاص بالتهديد بإعلان الأحكام العرفية البريطانية في مصر بما في ذلك فرضها إذا لزم الأمر على اعتبار أنها إجراء مؤقت دعت إليه اعتداءات الإيطاليين والمحافظة على الأمن العام في مصر . وأن ذلك لن يؤثر في سير الحياة العادية إلا بأقل قدر ممكن . كما نصحه بأن تكون ذريعة بريطانيا عند اللجوء إلى ذلك هو مخالفة الحكومة المصرية لنص المادة الخامسة من معاهدة الصداقة والتحالف (٦٣) كما أخوله وزير الخارجية حق قبول تنازل الملك فاروق عن العرش إذا لم يستجب إلى المطالب البريطانية . بشرط ألا يترك - بعد تنازله - حراً طليقاً ؛ وأن يوضع تحت الرقابة البريطانية حتى لا ياجأ إلى إيطاليا لمطالبة بعرشه (٦٤) .

ويتضح من ذلك الرد أن وزارة الخارجية البريطانية قد هيأت نفسها لقبول وزارة يتولى رئاستها مصطفى النحاس - رئيس الوفد وزعيم حزب الأغلبية - في حالة ما إذا تم تنحية الملك فاروق عن العرش لأن العقبة التي كانت تقف دائماً أمام تعيين النحاس رئيساً للوزارة المصرية وهي الخوف

من إغضاب القصر تكون قد زالت ، مما يسمح بتولى النحاس رئاستها باعتبارها
رأب المعاهدة وراعيا، (٦٥) .

ورغبة من الملك فاروق في تدارك الموقف وحفاظاً على عرشه —
وكانت قد وصلت إلى مسامعه أنباء رد وزارة الخارجية البريطانية —
استدعى إلى قصر عابدين عدداً من الساسة القدامى وزعماء الأحزاب وقادة
الرأى للنشاور في الأمر . فاجتمعوا بالقصر مساء السبت ٢٢ يونيه —
وهو اليوم الذى وصل فيه رد الخارجية البريطانية ذاته — وافتتح الملك
الاجتماع وتركهم بعد أن أشار عليهم بالمسائل التى سيجرى بحثها وطالب
إليهم أن تتم دراستها بكل حرية . وقد تداول المجتمعون في الموقف بعد أن
عرضه عليهم على ماهر رئيس الوزراء واستمروا في اجتماعهم أكثر من
خمس ساعات . وتروى المصادر العربية (٦٦) أن المجتمعين وفي مقدمتهم أحمد
ماهر قد اتفوا إلى اتخاذ قرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر بعد
أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية . حيث ورد في القرار أنه
لإزاء إصرار على ماهر باشا على الاستقالة فانهم يضعون الأمر بين يدي
الملك ليصرفه بحكمته ، وذلك يعنى الإذعان للتبليغ البريطانى . ثم انتقل
البحث إلى شكل الوزارة الجديدة فرأى بعضهم أن تكون وزارة قومية
ورفض النحاس الفكرة وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تقوم بأجراء
انتخابات جديدة ، مما أدى إلى أن ينتهى المجتمعون على غير اتفاق .
وتكاد الوثائق البريطانية أن تنفق في روايتها حول هذا الاجتماع مع ما أورده
المصادر العربية (٦٧) .

وفي صباح اليوم التالى - ٢٣ يونيه - قابل السفير البريطانى وبرفته
الجنرال ويفل الملك فاروق ، وسلم له الأخير صورة القرار الذى تم التوصل
إليه في اجتماع القادة بالأمس في قصر عابدين . وأوضح له أن ذلك يعنى
د أننا نسير في سياسة قوية من الصداقة والإخلاص تجاه إنجلترا . فذكره

السفير مرة أخرى بالمطالبة البريطانية التي تقضى بتشكيل حكومة قوية تمثل الشعب ... وتلتزم بتنفيذ المعاهدة ؛ أى يوافق عليها النحاس باشا ، كما طالب إليه ضرورة استدعاء النحاس للنشاور معه في الأمر (٦٨) .

وفي مساء نفس اليوم - ٢٣ يونية - قدم على ماهر استقالة حكومته وأشار فيها إلى التدخل البريطاني حيث ورد في كتاب الاستقالة ، ولكن أصبح الاستمرار في الحكم متعذراً لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصري . لهذا أراني مضطراً إلى رفع استقالتي إلى مقامكم السامى ، معرباً عن أمله في أن تخرج البلاد من هذه المحنة مرفوعة الرأس عزيزة الجانب ، (٦٩) .

كما ذهب أحمد حسنين - الأمين الأول بالديوان الملكي - إلى دار السفارة البريطانية في مساء اليوم - ٢٢ يونية - لإبلاغ السفير رد الملك على المطالبة البريطانية ، ويتضمن موافقته على اعتزال على ماهر رئاسة الوزارة وتعهدها بالاعود إلى منصبه في القصر كرئيس للديوان الملكي ، واقتراح الملك بأنه سيقوم باستدعاء النحاس ورؤساء الأحزاب السياسية الأخرى للاتفاق على اختيار رئيس وزراء محيد . وقد أوضح السفير لمندوب القصر تمسكه بمطلب بريطانيا الأسامى ، وهو أن يكون رئيس الوزراء الجديد حائزاً على تأييد النحاس ، فرد عليه أحمد حسنين بأن الملك يعمل طبقاً لمشورة النحاس وزعماء الأحزاب الأخرى في سبيل الحصول على تأييدهم لرئيس الوزراء الجديد واهتمام موافقة البرلمان . وقد طلب السفير ضرورة الانتهاء من هذه المشاورات على وجه السرعة وأن يكون رئيس الوزراء الجديد من طراز حافظ عفيفي أو حسن صبرى (٧٠) .

ويبدو أن الملك أراد أن يستغل اقتراحاً نسبته إلى وزير الخارجية البريطانية ورد ضمن برقية من حسن نفقات سفير مصر في لندن إلى الحكومة

المصرية بأن الخارجية البريطانية ترى أن يتم تغيير الوزارة دون ضجة وبغير حاجة إلى حل البرلمان . فقد عقب السفير على ذلك بأن هذا الأمر قد يتخذ المملك ذريعة لاستيقاء الحال على ما هو عليه ، ، لأنه من غير المحتمل أن يجمع النحاس وزعماء الأحزاب الأخرى على مرشح واحد لرئاسة الوزارة . مما دعاه إلى أن يقترح وقف جلسات المجلس النيابي خلال عطلة الصيف مما يذل تلك السموم . كما أنه رأى أن ينتظر ما قد تسفر عنه المشاورات وإلا فانه سوف يصير على قبول ما يشير به النحاس الذي يزعم الأغلبية العظمى في البلاد ، . ويلحق السفير على الموقف برمته ، وضحا ، وقد نخرج من الأزمة الحالية دون حاجة إلى تغيير الملك ، ولكنني أشك كثيراً في أن يستمر طويلاً علينا أن نراقبه طول الوقت ، ويضيف : وفي نفس الوقت اتخذت جميع الإجراءات إذا ما اقتضى الأمر إعلان الأحكام العرفية ، (٧١) .

والأمر الذي يدعو إلى الالتفات هو بروز دور بعض رجالات الجيش المصري للمرة الأولى خلال هذه الأزمة وظهور ما أسماه السفير - في برقيته بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٣٩ - «بالشلة العسكرية» ، ويقصد بهم الفريق هـ في على المصري وعبد الرحمن عزام وصالح حرب وغيرهم (٧٢) ، والتي ربما كانت مدفوعة من جانب على ماهر - وربما من جانب الملك ذاته - للعمل على إحباط دور البعثة العسكرية البريطانية وهدم نفوذها في صفوف الجيش المصري . وقد دفعت كل تلك العوامل وغيرها السفير البريطاني إلى حد التلويح بإعادة مصر إلى ما يشبه عهد «الحماية» ، ذلك لأن بريطانيا ما كان يوسمها أن تنفض الطرف عما كان يجري في مصر في تلك الظروف العصيبة التي كانت تمر بها بريطانيا . لذلك آثرت أن ترتب الموقف باهتمام بالغ إلى أن واتها ظروف مناسبة للتخاص من هذه الوزارة «المناوئة» دون أن يشير تدخلها مشاعر مصر والمصريين .

على أية حال ، فقد دعى الزعماء إلى عقد اجتماع آخر في قصر هابدين يوم ٢٤ يونية للشاوره في تأليف الوزارة . فأصر النحاس على رفض الاشتراك في وزارة قومية مؤكداً رأيه بشأن تأليف وزارة محايده تهرى انتخابات حرة عندما تسمح الظروف بذلك (٧٣) . وفي نفس اليوم - ٢٤ يونية - طلب على ماهر عقد جلسة لمجلس الشيوخ ليبدل فيها ببيان عن موقفه من الأزمة . وقد أوضح في بيانه أسباب استقالته وذكر أن السلطات البريطانية تقدمت إليه بعدة طلبات كما هو ثابت في محفوظات وزارة الخارجية ورئاسة مجلس الوزراء وأنه استجاب إلى الكثير من هذه المطالب في نطاق معاهدة التحالف ، الأمر الذى استوجب شكر السلطات العسكرية البريطانية عليها . ولكن السفير البريطانى لجأ إلى الوسائل العتيقة ، وطلب تمحيته عن الحكم . وجاء في هذا البيان أن جوهر الخلاف الحالى فى التعارض بين مصلحة الدولتين فكل منا كان يعمل بما يمليه عليه الولاء والإخلاص لوطنه . وقد أعرب المجلس عن كامل تأييده لرئيس الوزراء المستقيل (٧٤) ، ونلاحظ أن على ماهر التجأ إلى مجلس الشيوخ وليس إلى مجلس النواب - الذى يملك وحده إعلان الثقة بالوزارة وربما يرجع ذلك إلى خشيتيه من المعارضة التى قد يثيرها رئيس المجلس نفسه - أحمد ماهر - استمراراً لمواقفه السابقة من رئيس الوزراء فيما يتعلق بموقف مصر من الحرب .

وقد تأخرت موافقة الملك على قبول استقالة على ماهر ووزارته حتى يوم ٢٧ يونية ١٩٤٠ إلى أن كلف حسن صبرى بالقيام بتشكيل الوزارة الجديدة طبقاً للترتيبات التى أعدتها بريطانيا - وهوائى مختلف القوى السياسية المصرية .

وهكذا تم الإطاحة بوزارة على ماهر نتيجة لانتهاك بريطانى سافر لاستقلال مصر وسيادتها بلغ حد توجيه إنذار إلى الملك ؛ وتدخل بريطانى مباشر وصريح فى عزل وتعيين رؤساء الوزارات المصرية . وليس فى وسع

من يطلع على هذه الوثائق البريطانية التي كشفت النقاب عنها مؤخراً إلا أن يشيد بموقف على ماهر وسياسته خلال فترة تقلده رئاسة الوزارة التي استمرت بين ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، ٢٧ يونيو ١٩٤٠ ؛ والتي التزمت بمبدأ د تجنيب مصر ويلات الحرب ، ، على الرغم من أنها عملياً قد انسأقت تحت تأثير الضغوط البريطانية إلى اتخاذ إجراءات عديدة وصأت بالبلاد إلى حد أنها كانت أشبه بالدولة المحاربة .

الحواشى

- (١) الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، ج ٣ ، ص ٦٩
(٢) فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، ص ٣٨٠
(٣) هيكل ، مذكرات فى السياسة ، ج ٢ ، ص ١٦٣
(٤) نفس المرجع ، ص ١٦٤ - ١٦٥
(٥) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٦٠
(٦) فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٣٨٣
(٧) راجع نص هذه المادة فى ، القضية المصرية ، ص ٤٦١
(٨) F.O., 407/223, No., 1060, from Petman to Halifax
(٩) راجع ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، صفحات ٤٠ وما بعدها ، ص ١٣٥ وما بعدها
(١٠) حول هذه الظروف الدولية ، راجع ، تروخانوفسكى ، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية ، ترجمة عبد الحميد الجلال ، ص ٢١ وما بعدها ، كذلك جرائد وآخر ، أوروبا فى القرنين ١٩ ، ٢٠ ، ترجمة محمد على أبو دره وآخر ، ج ٢ ، ص ٤٧٨ وما بعدها .
(١١) F.O., 407/223, No., 507, from Lampson to Halifax.
(١٢) Ibid, No., 527, from Lampson to Halifax.
(١٣) لم يوافق مجلس الشيوخ فى البداية على إعلان الأحكام العرفية ، ولكنه انتهى الى الموافقة بأغلبية ٦٨ صوتا ضد ٥٩ صوتا .
(١٤) Op. Cit., No., 527.
(١٥) F.O. 407/223, No , 618, from Halifax to Lampson
(١٦) ربما يرجع ذلك التأخير الى سياسة التهديم التى كانت تتبعها الحكومة البريطانية تجاه توسعات هتلر واستفزازاته المتكررة ، راجع ، تروخانوفسكى ، المصدر السابق ، ص ٢١ وما بعدها . أو أنها ترجع الى ارتباط خطة بريطانيا العسكرية فى الدفاع عن بولندا بموقف الحكومة الفرنسية ، حيث أن انجلترا لم يكن فى وسعها اتخاذ خطوة عسكرية إلا بعد نزول قواتها فى الأراضى الفرنسية .
(١٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، العلاقات المصرية البريطانية ، ص ٣٢
(١٨) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٧١
(١٩) F.O. 407/223, No. 555, from Lampson to Halifax.
وكان من بين الأسباب التى تمثلت بها الوزارة فى تأخير إعلان حالة الحرب احتجاز ألمانيا لرجال المفوضية المصرية وبعض الرعايا المصريين المقيمين فى ألمانيا .
(٢٠) F.O. 407/223, No., 557, from Lampson to Halifax,

- F.O. 407/223; No., 562, from Lampson to Halifax. (٢١)
 Ibid., No., 570, from Lampson to Halifax. (٢٢)
 Ibid, No., 575, from Lampson to Halifax. (٢٣)
 Ibid, No., 582, from Lampson to Halifax. (٢٤)
 Ibid, No., 570, from Lampson to Halifax. (٢٥)
 F.O. 407/223, No., 1038, from Halifax to Lampson. (٢٦)
 Ibid, No. 651, from Halifax to Lampson. (٢٧)
 Ibiu, No., 669, from Halifax to Lampson. (٢٨)
 (٢٩) ومن بين المآخذ التي عدها السفير البريطاني على على ماهر : جمعه بين رئاسة الحكومة ورئاسة الديوان الملكي وإدارته لأعمال ذلك الديوان بينما الملك في معزل عما يجري حوله ، تمكيمه للمعارضة في ظل الأحكام العرفية !! ؛ اتجهاء القصر والأوساط المحيطة به ومعهم على ماهر إلى معاداة الانجليز والميل نحو الألمان ، بل أن بعضها اتجه نحو « اليسارية » ؛ محاولات على ماهر التقريب بين المدنيين والعسكريين البريطانيين العاملين في مصر ، إذاعة أنباء خلافه مع السفارة البريطانية ، محاولات على ماهر التخفيف من قبضة الانجليز على مصر والحد من نفوذهم تدريجيا . عزل بعض العناصر المقربة إلى الانجليز من مناصبهم كأمين عثمان وعبد الرازق أبو الخير ...

F.O. 407/233, No. 719. from Halifax to Lampson. (٣٠)
 and No., 298, from Lampson to Halifax.

F.O., 407/223, No., 298, from Lampson to Halifax. (٣١)

- (٣٢) هيكل ، المصدر السابق ، ص ١٨١
 (٣٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٣٢
 (٣٤) تروخانوفسكى ، المصدر السابق ، ص ١١١ — ١١٢
 (٣٥) تروخانوفسكى ، المصدر السابق ، ص ٤٨ — ٥٠ ، جرائد وتبلي ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣

- F.O. 407/224, No. 382, from Lampson to Halifax. (٣٦)
 Ibid., No., 429, from Lampson to Halifax. (٣٧)
 Ibid., N., 401, from Halifax to Lampson. مكرر (٣٧)
 (٣٨) البلاغ ، ٥٦٠٠ في ٦/٢ ، ٥٦٠٢ في ٤/٦/١٩٤٠
 (٣٩) المصري ، ١٢٨٧ في ٢ يوفيه ١٩٤٠ مقال افتتاحي لمحمود أبو الفتح بعنوان « في ساعة الخطر تؤدي مصر واجبا كاملا »

F.O.. 407/224, No. 447, from Lampson to Halifax. (٤٠)

F.O., loc. Cit. (٤١)

Ibid, No., 406, from Halifax to Lampson. (٤٢)

F.O. 407/224, No., 406, from Halifax to Lampson. (٤٣)

- Ibid., No. 435, from Halifax to Lampson. (٤٤)
- Ibid, No., 477, from Lampson to Halifax. (٤٥)
- F.O , 407/224, No.; 488, from Lampson to Halifax. (٤٦)
- Ibid., No , 491, from Lampson to Halifax. (٤٧)
- (٤٨) إذ أن كل ما عرف عن هذه الجلسة هو أن رئيس الوزراء عرض سياسة الحكومة لزاء دخول إيطاليا الحرب . فأقر المجلسان سياسة الحكومة ومضمونها تجنبين البلاد ويلات الحرب ، مع الوفاء بتعهداتها وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة في دفاعها عن الحق والحرية في حدود مهادنة الصداقة والتحاليف . وأن يكون موقف مصر موقفاً دفاعياً مع قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا ولاعتقال معظم رعاياها . أنظر : الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ ، ص ٨٣
- F.O., 407/224, No., 498 and No., 502, from Lampson (٤٩)
to Halifax.
- F.O., loc. Cit. (٥٠)
- F.O , loc. Cit. (٥١)
- F.O., 407/224, No , 519, from Lampson to Lampson (٥٢)
- Ibid., No., 522, from Lampson to Halifax. (٥٣)
- Ibid., No., 530, from Lampson to Halifax. (٥٤)
- F O. 407/224, Nos., 525 and 530, from Lampson (٥٥)
to Halifax.
- Ibid., No., 468, from Halifax to Lampson. (٥٦)
- Ibid , No., 532, from Lampson to Halifax, (٥٧)
- F.O , 407/224, No , 536, from Lampson to Halifax (٥٨)
- Ibid., No., 541, from Lampson to Halifax. (٥٩)
- F.O., 407/224, Nos , 544 and 555, from Lampson (٦٠)
to Halifax.
- F.O , loc. Cit. (٦١)
- Ibid., No., 475, from Halifax to Lampson (٦٢)
- (٦٣) وتنص تلك المادة على تهديد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة ، وأن لا يبرم معاهدات سياسية تعارض مع أحكام المعاهدة الحالية . القضية المصرية ، ص ٤٦١
- F.O., Ibid., No., 493, from Halifax. (٦٤)
- F.O., 407/224, No , 493, from Halifax to Lampson. (٦٥)
- F.O., Ibid., No. 590, from L. to H.
- (٦٦) الرافعي ، في أعقاب الثورة ، ج ٣ ، ص ٨٣ — ٨٤ . هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ، ص ١٨٦

(٦٧) حيث تذكر الوثائق البريطانية ان النجاس قد أبدى رأيا خلال الاجتماع يتعلق بتشكيل وزارة محايمة مؤيدة من الأحزاب المختلفة ، وأضاف بأن تستمر تلك الوزارة في الحسم إلى حين إجراء انتخابات حرة .

F.O. Loc. Cit.

(٦٨)

(٦٩) كرم ، النظارات ، ص ٣٨٤ — ٣٨٥ ، الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٨٤

F.O., 407/224, Nos., 590 and 592, from Lampson (٧٠) to Halifax.

F.O., loc. Cit.

(٧١)

F.O , 407/223, No , 298, from Lampson to Halifax. (٧٢)

(٧٣) الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٨٥

(٧٤) مضابط مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد العاشر ، الجلسة ٤٤ في ٢٤

يونيه ١٩٤٠ ، ص ٩٤٧ — ٩٤٨

مصادر البحث

أولا : الوثائق العربية المنشورة :

- ١ - جمهورية مصر، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤، القاهرة، ١٩٥٥
- ٢ - مجلس الشيوخ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى، للقاهرة، ١٩٣٧
- ٣ - مضابط جلسات مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس عشر، الجلسة ٤٤ فى ٢٤ يونية ١٩٤٠

ثانيا : المؤلفات المنشورة بالعربية والمترجمة :

- ١ - أحمد عبد الرحيم مصطفى، العلاقات المصرية البريطانية ١٩٣٦ - ١٩٥٦، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨
- ٢ - تروخانوفسكى، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد الحميد الجبال، مراجعة وتقديم عبد الحالى لاشين القاهرة، ١٩٧٦
- ٣ - جرانت ونمبرلى، أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة محمد على أبو درة، القاهرة، ١٩٦٧
- ٤ - عبد الرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥١
- ٥ - فؤاد كرم، النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٦٩
- ٦ - محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، القاهرة، ١٩٥٣

ثالثاً : الصحف والدوريات :

١ - الأهرام ، مايو - يونيه ١٩٤٠

٢ - البلاغ ، مايو - يونيه ١٩٤٠

٣ - المصرى ، مايو - يونيه ١٩٤٠

رابعاً : الوثائق البريطانية غير المنشورة :

F.O., 407 - 223 & 224, Nos. : -

1060 - 507 - 527 - 618 - 555 - 557 - 562 - 570 - 575 - 582 - 1038 -
651 - 669 - 719 - 298 - 382 - 429 - 401 - 447 - 406 - 435 - 477 - 488
491 - 498 - 502 - 519 - 522 - 530 - 525 - 468 - 532 - 536 - 541 - 544 -
475 - 493 - 590 - 592